

كلمة وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي

السادة رؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، السادة اعضاء الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات، السادة أعضاء جمعية المحامين والقضاة الاميركيين، ايها الحضور الكريم،

يسرني أن أكون بينكم اليوم لمشارككنكم ورشة العمل حول " حق الوصول الى المعلومات " و " حماية كاشفي الفساد" وما لذلك من تأثير على القطاع الخاص.

تتطلق وزارة الاقتصاد والتجارة في سياستها من مبادئ الاقتصاد الحر القائم على الانتاجية وزيادة فرص العمل من خلال جذب الاستثمارات الوطنية والاجنبية.

أما تشجيع الاستثمارات فهو يتطلب توفير المناخ الملائم لها وأعني به الشفافية وتحديث القوانين لتأمين الاستقرار والثقة. من هنا تنظر وزارة الاقتصاد الى تعزيز الشفافية في الادارة ومكافحة الفساد كخطوة اساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة، وذلك من خلال تكريس حق فعلي في الوصول الى المعلومات. انه الامر الذي يفتقر خاليا لاليات منهجية شاملة تسمح بممارسته أو تنفيذه بالرغم من أن هذا المفهوم منصوص عليه في دستورنا وفي المعاهدات الدولية التي انضم اليها لبنان. كما أننا نتطلع الى تشجيع وحمائته عندما يقوم بكشف الفساد خصوصا اذا حصل على المعلومة في معرض عمله حيث يفرض عليه واجب السرية المهنية ومن حقه على القضاء تأمين الحماية له ومكافأته، وعدم تمكين المدى عليه من اللجوء الى جرائم القذح والذم.

أيها السادة،

مما لا ريب فيه انه سيكون لقانوني " حق الوصول الى المعلومات" و" حماية كاشفي الفساد " اثر ايجابي وفعال على العجلة الاقتصادية لاسيما في القطاع الخاص، لجهة الشفافية في معرفة كيفية اتخاذ القرارات ولجهة تعزيز المساءلة التي من شأنها الحد من أعمال الفساد وزيادة فعالية الحكومة والترويج للاستثمار.

ان أبرز التحديات التي سنواجهها بعد اقرار هذه المشاريع في مجلس النواب، تكمن في كيفية تطبيقها وفي تغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وبالتالي قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلا من حماية مرتكب الفساد.

وفي الختام، أتمنى لكم النجاح والتوفيق في مشروعكم تحقيقا للاهداف المرجوة منه.